الدين الصلح في عام ١٩٧٣ ، واحداث وزارة دولة لشؤون الاصلاح الاداري عهد بها للنائب الدكتور علي الخليل · ومع ان هذه الوزارة قد درست بعمق اوضاع الادارة العامة في لبنان ، وحددت بوضوح المشكلات التي تعانيها ، ووضعت برنامج عمل محدد لمعالجتها ، واستطاعت في فترة وجيزة ان ترفع بعض المشاريع الاصلاحية الجريئة الى مجلس الوزراء ، فانها لم تتطرق الى موضوع اللامركزية (١) ·

وبعد اندلاع الاحداث الدامية في لبنان اثيرت مسالة اللامركزية وطرحت على الراي العام كمخرج من الازمة · وفي شباط (فبراير) ١٩٧٦ ، صدرت الوثيقة المسماة بالدستورية ونصت ، في احد بنودها ،على « تعزيز اللامركزية في العمل الاداري » ، دون اي تحديد لمضمون هذه اللامركزية ودون اية اشارة الى كيفية تطبيقها ·

ومع بداية عهد الرئيس سركيس تعالت من جديد اصداء اللامركزية · الا ان اثارة موضوعها في الظروف العصيبة الراهنة قد اتسمت ، هذه المرة ، بطابع لم نعهده من قبل في كل الجدل الذي دار حولها ·

ولكي نفهم الخلفيات والاسباب الكامنة وراء طرح اللامركزية في هذا الظرف بالذات ينبغي لنا ، قبل ذلك ، ان نقول كلمة موجزة في كل من النظامين المركزي واللامركزي · وبذلك نقسم بحثنا الى ثلاثة اقسام ·

★ ★ ★

القسم الاول : المركزية

المركزية واللامركزية ، في القانون الاداري ، وجهان من وجوه التنظيم الاداري · والدولة قد تتبنى هذا او ذاك · وقد تعمل ، في احيان كثيرة ، بالنظامين معا · والمركزية ، من حيث الوجود والتطبيق ، سابقة للامركزية ، فهي التي رافقت نشأة الدول في العصر الحديث · ولكن ما هي المركزية الادارية ؟ وعلى اي اساس تقوم ؟ وهل لها صور واشكال ؟ وما هي الميزات التي تتصف بها ؟

اولا ـ المركزية الادارية ، في مفهومها الاداري العام المبسط ، تعني توحيد الادارة في الدولة ، وحصر السلطة بالحكومة التي تتولاها بواسطة ادارتها المركزية (الممثلة برئيس الدولة والوزراء) وبواسطة ممثليها في الاقاليم او الملحقات (اي الحكام الاداريين) ، وجعل صلاحيات البت النهائي بكل نشاط اداري من اختصاص السلطة المركزية · وكل ذلك دون مشاركة ما من هيئات اخرى ·